المعتـقلات أثناء الثورة التحـريرية
ظهورها ، أنواعها ، أهمها

أ.خميسي سعدي
قسم التاريخ
جامعة المسيلة

المختصرات الواردة في متن الموضوع وهوامشه.

إن رد الفعل الذي قامت به سلطات الاحتلال تجاه انطلاق الثورة التحريرية لم يكن جديدا على الشعب الجزائري، فسجل الاستعمار حافل بالجرائم ضد الإنسانية وأعمال الإبادة ضد الجزائريين ، وذلك منذ أول يوم وطئت فيه قدماه أرض الجزائر. فلم تكن تلك التصريحات المتوعدة باستعمال القوة ضد منفذي عمليات أول نوفمبر1954 م غريبة عن طبيعة الاحتلال، الذي سارع أعوانه إلى تجسيدها ميدانيا و إتباع سياسة القمع والإرهاب واتخاذ التعذيب وسيلة من وسائل التحقيق. ورغم ذلك لاحظت إدارة الاحتلال تقدم الثورة وانتشارها وتجذرها بعيدا عن المناطق التي انطلقت منها عمليات أول نوفمبر، وأنها تكتسب كل يوم عناصر جديدة .

الظروف العامة التي ظهرت فيها المعتقلات

1 . توسع الثورة التحريرية وانتشارها بين الجماهير

لم تكد تنقضي السنة الأولى من عمر الثورة الجزائرية حتى تمكنت (ج.ت.و) من تسجيل انتصارات معتبرة بفضل اعتمادها على أسلوب حرب العصابات في مواجهة جيش نظامي يملك من العدد والعتاد ما لا تملكه دول أخرى.

وانطلاقا من قواعد جيش التحرير التي أقامها في الجبال والمناطق الريفية وفي بعض المدن صدرت الأوامر لتنفيذ العمليات

ذات الطابع العسكري أو نشر معلومات لصالح جبهة وجيش التحرير الوطني وإشاعات ذات طابع حربي جعلت من المجاهدين في بعض الأحيان أسطورة لا يمكن القبض عليهم ، وفي خضم هذه الحرب التحريرية لم تنس (ج.ت.و) دورها التوجيهي المتمثل في عمليات التوعية. و لقد عملت منذ البداية عملا شاقا وطويلا « لتوضيح الجو السياسي وشرح موقفها بأناة وصبر لإزالة الاضطراب والبلبلة في صفوف الجماهير. وقد ركزت الجبهة خلال شرحها لمبادئ و أهداف الثورة للجماهير على تحريك الروح الدينية الكامنة في النفوس، كالتأكيد على كون الجهاد أحد الأركان الأساسية في الإسلام، و أن حب الوطن من الإيمان.[1] »

وأدرك قادة جيش التحرير الوطني و(ج.ت.و) منذ البداية حاجة الجماهير التي ستعاني من قهر وبطش قوات الاحتلال إلى الوقوف إلى جانبهم وتبصيرهم بحقائق الأمور وتكذيب الدعاية الفرنسية، وعدم ترك الفرصة للإدارة وأعوانها استغلال بؤس الجزائريين ضد الثورة .

لقد قام جيش لتحرير الوطني في البداية بعدة مهام فبالإضافة إلى الأعمال القتالية تكفل في الكثير من الأحيان بدور إضافي ولكنه في نفس الوقت مهم جدا ، يتمثل في توعية وتعبئة وحشد الجزائريين خلف القضية الوطنية الواحدة التي

تناضل من أجلها(ج.ت.و)، ألا وهي الاستقلال ، فلقد كان الجندي يساهم في توجيه الجزائريين توجيها سياسيا ويقوم بتقديم بعض الإسعافات الطبية ويعمل على إرساء إدارة بديلة لإدارة الاحتلال ويرشد المتخاصمين والمتنازعين إلى طرح قضاياهم على مسؤولي (ج.ت.و) في المنطقة للتكفل بحلها .

وبفضل العمل الحثيث لنشاطات جيش التحرير الوطني وبحنكة قياديه انتشر وتركز النظام الثوري المعروف بالمنظمة الإدارية والسياسية لـ(ج.ت.و) في القرى والمداشر والمدن . التي كانت تتكفل بأعمال التموين وجمع الاشتراكات وإقامة المخابئ وإعداد الملاجئ ، وإشاعة التضامن والتآزر بين أفراد المنطقة الواحدة والتكفل بعائلات وأولاد الشهداء والسجناء والمعتقلين ، وترصد أخبار قوات العدو. هذا التنظيم الذي أقامته(ج.ت.و) على مختلف الأصعدة مكنها من جعل قوات الاحتلال تعجز على إلحاق الهزيمة بها أو القضاء عليها رغم الفرق الشاسع بين القوتين الذي لا يقارن ، فقد أصبحت الثورة محاطة بسياج متين أساسه الجماهير العريضة « وفي الحقيقة ان هذا الانقلاب النفسي لم يكن ليتحقق لولا الطابع الشعبي الجماهيري الأصيل للثورة ، التي صهرت في بوتقة النضال جميع فئات الشعب الجزائري ، وصقلته صقلا جديدا ، بحيث جعلت كل فرد يشعر انه ولد في الثورة من جديد . وبذلك انتقل المواطن

الجزائـري مـن حالـة الإنسـان العـادي البـائس إلى حالـة المناضـل الثوري الواعي بالأحداث الداخلية والخارجية، ويشارك مشاركة فعالة في تحرير الوطن من المحتل الغاصب[4] . »

لقـد حـدث تجـاوب عميـق بـين الشـعب وجـيش التحريـر الـذي كانـت أخبـاره الطيبـة عـن بطولاتـه تسـبقه إلى كـل مكـان ، فتوحد الشعب الجزائري وتجند وراء جيشه بعد أن كان « موزع القوى مشتتا هائما لا يجمع بين فئاته المختلفة وحدة سياسية ولا اتجاه معين قار[5] »

وبـدأ الشـعب الجزائـري يكتشـف مـن خـلال الممارسـة اليوميـة أهمية الاصطفاف وراء جيش التحرير ككتلة واحدة متلاحمة تحدوها إرادة جماعية للكفاح ،لاحظت إدارة الاحتلال العلاقة المتميـزة بـين المجاهـدين وأفـراد الشـعب ، واسـتنتجت أن القضـاء على الثورة يتطلب إجراء عملية عـزل بـين الشـعب وجـيش التحريـر وبها يصير جيش التحرير مثل السمك بدون ماء وبالتالي تنتهي الثورة[6] .

لقـد تحـول الشـعب الجزائـري إلى وسـط طبيعـي احتضـن الثورة التحريرية ، وأصبح جيش التحرير الوطني و(ج.ت.و) رائداه في الكفاح المسلح من أجل الاستقلال . أمام هذا الانتشار الواسع للثورة ماذا ستفعل سلطات الاحتلال ؟ وماذا سيكون ردها ؟ ذلك ما سنتكمن من معرفته فيما سيأتي .

2 ـ رد الفعل الفرنسي على اندلاع الثورة التحريرية

في غـرة نـوفمبر 1954م انطلقـت ثـورة التحريـر الـوطني للتخلص من الاحتلال وإعادة بناء الدولة الجزائرية كما بين ذلك نداء أول نوفمبر 1954 ، حيث وقعت عدة عمليات عسكرية ، فـاق عـددها ثـلاثين (30) عمليـة، تركـز معظمهـا في عمـالة قسـنطينة وبصـفة خاصـة في منطقـة الأوراس[7] . وقـد جـاء في البلاغ الرسمي الصادر عن الحكومة ما يلي : « فوجئت البلاد الجزائرية بعدد عظيم من الحوادث المزعجة ، وقعت كلها ما بين الساعة الواحدة والساعة الخامسة من صبيحة الاثنين غرة نوفمبر ... ما بين الحدود التونسية وشرقي عمالة وهران ، إلاّ أن عمالة قسنطينة وخاصة جهاتها الجنوبية كانت صاحبة المقام الأول فيها وكادت تتركز الحوادث في جهات من جبال أوراس ، في خط يسير من باتنة إلى خنشلة ، ثم يشمل الجنوب[8] .»

ولقد اتخذت الحكومة العامة بالجزائر إجراءات عسكرية تمثلت في طلب المزيد من قوات الجيش ، حيث وصل إلى ميناء عنابة في اليوم الموالي لأول نوفمبر ثلاثة فيالق من المظليين ، وزادت من درجة تسليح الشرطة والدرك ، وشددت الحراسة في المدن و القرى وحول الإدارات والجسور ، وبحسب الوالي العام فان مصدر هذه الأحداث أوامر واردة من الخارج ويشير في ذلك إلى ما بثته إذاعة صوت العرب من القاهرة . وان الذين قاموا

بهذه الأحداث يريدون أن يثيروا في الأمم المتحدة أن الأمن غير مستتب في القطر الجزائري[9].

وعلى طريقة أسلافهم في احتلال الجزائر وإدارة أقاليمها بادرت سلطات الاحتلال إلى أعمال القمع ، استجابة لمطالب أوربيي الجزائر الذين نادوا منذ بداية الثورة إلى ضرورة استخدام كافة الوسائل المتاحة وطلب غيرها للقضاء على الأحداث في مهدها ، وتولت صحافة المعمرين إثارة الرأي العام وإفزاعه وتهويله ، بتضخيم الوقائع وسرد ما يخدم الدعاية المضادة للعرب وجلب كراهيتهم[10] .

قام الكولونيل ديكورنو في 1954/11/20 بعد مقتل أربعة أفراد من جنوده في منطقة أريس بإضرام النار في جميع المساكن والأكواخ القريبة من مكان الحادث وألقى القبض على 500 شخص لاستنطاقهم ، وكان يأخذهم معه في عملياته العسكرية كدرع واقي من ضربات المجاهدين . أما في المدن فان عمليات التوقيف تتم بسرعة وخفية ، ففي عنابة يلقى القبض على المدنيين من بينهم نواب في البلدية بدعوى أنهم عطلوا السلطات على القيام بمهامها . وفي الجزائر وقسنطينة ووهران وفي عدة مدن أخرى يلقى القبض على الجزائريين من أصحاب المهن المختلفة بتهمة التفوه بكلام من شأنه أن يشجع على انتشار لهيب الثورة. وفي شهر جانفي 1955 م تفاقم أمر الاعتقالات

واضطرت الحكومة الفرنسية إلى التفكير في توسيع ما سمي « الإمكانيات القضائية للمسؤولين في مختلف النواحي حتى يسهل على هؤلاء القيام بما يصون الوحدة الترابية للجمهورية الفرنسية[11] »

فهذا الحاكم الفرنسي هيرتيز الذي نقل من الأغواط إلى بسكرة في بداية عام 1955 م ، في مهمة رسمية تتمثل في القضاء على الثورة ، باشر عمله بإصدار منشور سارعت الصحف إلى نشره والتهليل له ، ينص على العقوبة الجماعية التي تقضي بتحميل المسؤولية لكامل الدوار أو الدشرة أو القرية التي حدث بها أو بالقرب منها أعمال تخريبية ، ومطالبة السكان بتعويض ذلك بغرامات تحددها الإدارة وجعل الناس موضع سخرة وإصلاح ما تم تخريبه ، دون نسيان العقوبات التي ستحل بهم[12]. ولقد كتبت أحد الصحف الجزائرية عن التدابير القاسية التي استعملت لاقتلاع الثورة و التي لم تعد خافية على أحد ، ما يرتكب من فضائع وبطش وتنكيل بالسكان الآمنين، « الذين نالهم العذاب وتحرق منازلهم وتتلف أرزاقهم لمجرد مظنة أن بعض الثائرين قد أووا إليهم ، أو لمجرد القيام بعملية إرهابية قصد إنزال الرعب ببقية السكان ، حتى لا يساعدوا الثائرين[13] »

قامت سلطات الاحتلال باتخاذ جملة من الإجراءات للحد من انتشار الثورة من بينها حل حزب

(ح.ا.ح.د) بناء على مرسوم صادر عن رئيس مجلس الوزراء الفرنسي بيار ماندیس فرانس[14] (Pierre Mendès France) بتاريخ 05 نوفمبر 1954م والزج بمسئوليها و مناضليها وحجز ما يوجد في مقراتها عبر فروعها المنتشرة في كامل القطر الجزائري ومصادرة جريدتها ، واتخاذ سلسلة من الإجراءات الإدارية المتمثلة في حضر التجول والإبعاد الإداري وفرض الإقامة الجبرية واعتقال كل من يشتبه في أمره، فإن ذلك لم يوقف دعم الجزائريين للثورة والتحاقهم بجيش التحرير الوطني[15] .

كانت نتيجة تلك الأعمال التي قامت بها سلطات الاحتلال توقيف الآلاف من الجزائريين، فالذين استطاعت أن تثبت عليهم بالأدلة تعاونهم مع الثورة تقدمهم للقضاء لينظر في شأنهم ، والبقية التي لم تجد أو لم تستطع بالأحرى أن تكيل لهم التهم تركوا في مراكز الشرطة والدرك وثكنات الجيش لأنهم مشبوهون ، ولما كثر عددهم وأصبحوا ظاهرة ملفتة للانتباه ، أقيمت لهم المعتقلات بعد المصادقة على القانون المتضمن إنشاء حالة الطوارئ بتاريخ 03 أفريل 1955م[16] .

يتضح مما سبق ، إن إجراءات القمع التي اتخذتها سلطات الاحتلال في الجزائر لم تكن مطابقة للقانون ، فلم تنتظر

السلطات العسكرية والمدنية على مستوى العمالات والدوائر صدور نصوص قانونية تنظم إجراءات مواجهة الوضع الجديد في القطر الجزائري ، بل راح يتصرف كل واحد بما يتوفر عنده من إمكانيات ووسائل . وحينما صدر القانون الفرنسي المتضمن حالة الطوارئ فانه استعمل للتغطية عن أعمال القمع .

ومع أن الحكومة الفرنسية وعدت أثناء مناقشتها للقانون في الجمعية الوطنية الفرنسية أنه لن تقع في القطر الجزائري محتشدات ولا معتقلات ، ولكن واقع الممارسات في الجزائر بين زيف وعودها ، فاختارت لها اسما لطيفا ومهذبا سيطلق على أماكن الرحمة والشفقة حيث تجاوز درجة الحرارة الخمسين درجة مئوية ، هو مواطن الإسكان ، أو مراكز الإقامة ، أو مراكز الإيواء[17] .

ويبدو إن إدارة الاحتلال بالجزائر كانت عازمة على فتح المعتقلات بالجزائر قبل إعلان حالة الطوارئ ، وعند دخولها حيز التنفيذ ، شرعت في إنشاء معسكرات اعتقال ، واختارت لها ثلاث مناطق خصصت لتحديد إقامة الأفراد الذين يصدر في حقهم قرارات إدارية بالإبعاد أو بالإقامة الجبرية أو المحروسة . فالأول يقع بالقرب من عين الحجل (ولاية المسيلة حاليا)، والثاني في قلتة السطل (بلدية حاسي بحبح ولاية الجلفة حاليا) والثالث يقع بعين بوسيف[18] (ولاية المدية حاليا).

1.2 ـ التشريع الاستثنائي لتقنين القمع و تنظيم الإبادة

خلال اجتماع مجلس الوزراء الفرنسي بتاريخ في 15 /1955/03 م تطابقت تدخلات نصف أعضاء الحكومة حول ما يجري في الجزائر التي وصفوها بالأحداث، وأن قانون1938/07/11م المتعلق بتنظيم الأمة زمن الحرب يصلح تطبيقه في الجزائر ، لأنه يوفر إمكانيات قانونية للقمع ـ سلطات الاحتلال في حاجة ماسة إليها ـ إلى غاية إصدار نص قانوني جديد يتوافق مع الحالة الجزائرية الطارئة[19] . وقد عكفت وزارة الداخلية الفرنسية على إعداد مشروع قانون نشرت حوله بلاغا رسميا جاء فيه ما يلي :

« نظرا لوجود أعمال إجرامية يقوم بها جماعة من الخارجين عن القانون ، فقد تبين جليا ان النظام الحكومي الموجود الآن بالقطر الجزائري لا يكفي لحماية السكان من أعمال هذه الجماعات ، التي تجبر السكان على إعانتها أو على الانضمام إليها ، فلعلاج هذه الحالة كان في المستطاع فرض حالة الحصار لتمنح السلطة العسكرية الوسائل اللازمة لقمع الحركة وحماية السكان ، لكن تبين أن حالة الحصار ليس لها ما يبررها الآن . إنما يجب فعلا فرض حالة الطوارئ في جهات من البلاد ، لكي يقع التمكن من إرجاع الهدوء إلى نصابه[20] . »

إن حالة الطوارئ إجراء قانوني اتخذ كحل لتفادي تطبيق أحكام الدستور أثناء الدخول في حرب أو عندما يتمرد الجيش الفرنسي ، لقد منحت الحكومة بموجب هذا القانون سلطات واسعة لمواجهة ما أسموه رسميا " أحداث الجزائر " ، وهذه السلطات والصلاحيات تثير الذهول ومعه التساؤل إن كانت فعلا الثورة الجزائرية مجرد أحداث ولا تحتاج إلاّ إلى إجراءات وقائية وعمليات أمنية تقوم بها الشرطة لوضع حد للعصابات المتمردة[21] .

تمت المصادقة على مقترح الحكومة المنشئ لقانون حالة الطوارئ لمدة ستة أشهر من طرف الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 01 أفريل 1955م ، و أحيل على مجلس الجمهورية الذي صادق عليه ليلة 02 إلى 03 أفريل 1955م بـ 233 صوتا مقابل 77 صوتا ضد هذا القانون[22]. هذا القانون يتكون من ستة عشر مادة أهم ما جاء فيها :

ـ إن حالة الطوارئ تعلن على كل التراب أو جزء من التراب الأم ، وفي الجزائر وفي عمالات ما وراء البحار ، في حالة الخطر الناجم عن اعتداءات خطيرة على النظام العام ، وتظهر طبيعتها وخطورتها بصفة الكارثة العمومية . تحدد المناطق المعنية بتطبيق قانون حالة الطوارئ بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على تقرير من وزير الداخلية .

ـ لا يمدد هذا القانون إلاّ بقانون وفي حالة استقالة الحكومة أو شغور رئاسة المجلس على الحكومة الجديدة أن تطلب عن طريق البرلمان تجديد قانون حالة الطوارئ خلال خمسة عشر يوما الموالية لحيازتها الثقة من الجمعية الوطنية ، وفي حالة عدم تقديم الطلب في المدة المحددة قانونا يصبح لاغيا ، وفي حالة حل الجمعية الوطنية يلغى قانون حالة الطوارئ .

ـ وجاءت المادة السادسة من هذا القانون لتؤسس لإنشاء المعتقلات في الجزائر ، حتى و إن لم تسم باسمها وأعطيت لها عبارات لا توحي إلى المعتقلات ، فهي تقضي بان لوزير الداخلية أو الحاكم العام في الجزائر أن يعلن الإقامة الجبرية أو المحروسة في مقاطعة إقليمية أو مكان محدد ضد كل شخص يظهر بأن نشاطه يمثل خطرا على النظام الحكومي ، وفي نفس المادة أضيف بند من طرف البرلمانيين يقضي بأن الإبعاد والإقامة الجبرية لا يسوغان إنشاء المعتقلات ، وعلى الحكومة أن تتخذ الإجراءات الضرورية لضمان تموين الأفراد وفي حالات خاصة عائلاتهم الذين كانوا محل تطبيق أحكام المادة السادسة [23] .

إن إبعاد مئات الأشخاص بل الآلاف إلى منطقة محددة وتجميعهم في صعيد واحد ومراقبتهم وإقامة الحواجز والأسلاك الشائكة لمنعهم من الهرب هذا العمل وصفته الحكومة الفرنسية بعبارة مهذبة ولطيفة بأنها "مراكز إيواء" ، إن ورود

عبارة إقامة جبرية في نص القانون فهي حتما المعتقلات ، التي تعتبر انتهاكا للحريات الفردية التي يقرها الدستور الفرنسي ، لكن لم يتحرك أي قاض من العدالة التي يتكلم الفرنسيون دائما عن استقلاليتها تجاه هذا الخرق ، وقد لاحظ أحد الجنرالات في نفس اليوم الذي تم فيه التصويت على القانون أن الحكومة الفرنسية تستطيع أن تنشئ مراكز إيواء ولكن نستطيع أن نسميها معتقلات[24] .

بمرور الأيام والشهور ازدادت ثورة التحرير انتشارا وازداد عدد أنصارها باختلاف ميولا تهم السياسية أو وضعياتهم الاجتماعية ولم تستطع قوات الاحتلال المنتشرة في كل مكان والمزودة بما وفره لها قانون حالة الطوارئ من إجراءات قمعية مقننة ووسائل بشرية ومادية من القضاء على الثورة أو على المتمردين حسب زعمها . وطالب الوزير المقيم روبير لاكوست[25] (Robert lacoste) إجراءات قانونية إضافية تمكنه من ممارسة الصلاحيات التي تسمح له بإعادة النظام واستتباب الأمن وتجهيز ميزانية الجزائر بإعتمادات مالية كبيرة ودعم عسكري غير محدود لمواجهة الثورة .

بتاريخ 16 /1956/03م صدر القانون المعروف بـ "السلطات الخاصة" ، حيث تضمنت المادة الخامسة[26] منه منح الحكومة السلطات الواسعة لاتخاذ الإجراءات الاستثنائية التي تتطلبها

الظروف من أجل إعادة الأمن والنظام . وعلى هذا الأساس أصدر الوزير المقيم روبير لاكوست (Robert Lacoste) مرسوما متضمنا الإجراءات الاستثنائية التي تهدف إلى إعادة النظام والمحافظة على الأفراد والممتلكات وحماية الإقليم الجزائري ، حيث جاء في المادة الأولى الفقرة السابعة فرض الإقامة الجبرية المحروسة وغير المحروسة على كل شخص يظهر نشاطه بأنه يمثل خطرا على الأمن العام[27] .

وقد صدرت على أساس هذا القانون « نصوصا تنظيمية لا حصر لها ، اتخذت مبدئيا لتطبيق القوانين المتعلقة بالسلطات الخاصة والكاملة ، هذه النصوص قد جعلت تلك السلطات أكثر نفوذا وشمولا ، واكتفت بكل بساطة بمجرد الرجوع إلى التشريع الفرنسي خلال الحرب ، معترفة بذلك بوجود حالة حرب بالجزائر[28].» ومن بين القرارات التي صدرت بالجزائر تلك التي تسمح باللجوء إلى الاستعانة بإعمال السخرة الواردة في المادة 14 من قانون 1938/07/11 م لتبرير الاعتقال وإبعاد الجزائريين واستغلالهم في العمل أبشع استغلال[29]. بالإضافة إلى ذلك طبقت سلطات الاحتلال في الجزائر الكثير من القوانين التي صدرت إثناء الحرب ضد ألمانيا الهتلرية ، ومن بين هذه القوانين التشريع الخاص بالحجز العسكري. وبهذا القانون والذي سبق وعلى

أساسهما صدرت النصوص التنظيمية لتنظيم عملية الاعتقال وتبريرها[30] .

2.2 ـ الأهداف المتوخاة من سياسة المعتقلات

إن الأهداف التي كانت تصبو إليها إدارة الاحتلال من خلال إقامتها للمعتقلات تدخل في إطار جديد بالنسبة للجيش ، هذا الإطار يتمثل في الحرب النفسية التي تقوم على مبادئ وأسس استخرجها منظرو الجيش الفرنسي من خلال دراستهم لتجربتهم في حرب الهند الصينية وتحديد أسباب فشلهم وأسباب نجاح الحركات الثورية . فقد تبين لهم أن الثوار الجزائريين يعملون بمقولة ماوتسي تونغ[31]

« ان الجيش وسط الشعب كالسمك وسط الماء.»

ولذلك يجب العمل على تجفيف البحر حتى يبدو السمك ظاهرا للعيان من غير وسط طبيعي ، فيفقد كل دعم وحماية ، فيسهل التقاطه أو يتعرض للوفاة الطبيعية ، ولا عجب من هذه الفلسفة التي جانبت الصواب ، إن قضية التحرير قضية شعب كامل وليست لمجموعة متمردة ، فالاحتلال دائما يقع في المغالطات لأنه يريد أن يغمط حق شعب في تقرير مصيره . فاتخذ من «الإجراءات الكفيلة في نظره بالقضاء على الوليد في المهد ، و الرامية إلى الحيلولة بين الثورة والشعب ابتغاء حرمانها من مادة

البقـاء والاسـتمرار قصـد منعهـا مـن عوامـل التجـدد والتطـور وبالتالي حرمانها من ثمرة الانتصار[32].»

ومن بين الأهداف التي يمكن ذكرها ما يلي :

ـ إبعاد و اعتقال الأفراد المحتمل التحاقهم بصفوف جيش التحرير الـوطني ، أو تعـاونهم مـع الثـوار. ومـراقبتهم ومحاولـة تغـيير أفكارهم عن طريق عملية غسل المخ .

ـ العمل على تحطيم نفسيات المعتقلين عن طريق القمع والإرهاب بغية الوصول بأصحابها إلى حافة الانهيار النفسي وفي هذه الحالة يسهل استدراجهم وضمهم إلى الجانب الفرنسي .

ـ تحضـير هـذه العناصـر الجزائريـة إلى قبـول التعـاون مـع إدارة الاحـتلال والانخـراط في المشـاريع المضـادة للثـورة ، وهـذا بعـد مرورهـا علـى مقـرات المصـالح البسـيكولوجية التابعـة للجـيش ، الـتي كانـت تعمـل وفـق خطـط نفسـية استخلصـوها مـن خـلال دراستهم لعلم النفس الاجتماعي .

ـ بث التفرقة السياسية بين أفراد التنظيم الواحد مثلا بين أفراد جيش التحرير الوطني وأفراد المنظمة المدنية لـ(ج.ت.و) ، ومن جهة أخرى بين المنضوين تحت لواء (ج.ت.و) وغير المنخرطين فيها ، وإثارة النعرات الجهوية وإحياء النظرة العرقية[33] .

ثانيا : أنواع المعتقلات وأهمها

من خلال دراستنا لهذا الموضوع تبين أنه لا يمكن الإلمام بجميع معسكرات الاعتقال ، لكثرتها ، فهناك المعسكرات الرسمية المصرح بها وأخرى توجد على القائمة السوداء غير مصرح بها . و يعتقد الكثير من الناس إن المعتقلات التي أنشأتها سلطات الاحتلال في الجزائر تتشابه فيما بينها ، ويخلطون بينها وبين السجون والمحتشدات كما بينا سابقا ، إلاّ أن الواقع غير ذلك فهي أنواع متعددة ، ولقد بدا لي في هذا الموضوع ان المفردات التي خصصتها إدارة الاحتلال للدلالة عن المعتقلات لا تعبر عن حقيقتها ، ولذلك استعملت مفردات أخرى أعتقد أنها مناسبة كما سنبينه .

1. المعتقلات السياسية :

هذا النوع من المعتقلات سمتها إدارة الاحتلال "مراكز إيواء" (Centre d'hébergement)، والمعتقلين "بالمقيمين" ، أو "المحتجزين" (Assigne à résidence)، وقد لجأت إلى استخدام هذا التسمية المهذبة للدلالة عن معسكرات الاعتقال تفاديا للضغوط البرلمانية والاحتجاجات المحتملة عند سماع كلمة محتشد أو معتقل اللذين لهما وقع سيئ في نفوس الفرنسيين الذين اعتقلوا بالمعتقلات النازية . والحكومة الفرنسية التي قدمت مشروع قانون حالة الطوارئ التزمت وتعهدت أمام النواب أنه لا يمكن أن تكون

هنـاك معسـكرات اعتقـال في الجزائـر. وحـول المعـتقلات الـتي قامـت سـلطات الاحـتلال بفتحهـا في الجزائـر نشـرت جريـدة البصـائر في العديـد مـن موضـوعاتها وعلـى صـدر الصـفحة الأولى من الجريدة عدة تعليقـات تضـمنت جانبـا مـن التهكم والسـخرية علـى المسـميات الرسميـة الـتي اسـتخدمت للإشـارة لمعسـكرات الاعتقال وأطلقت عليها اسم مراكز الضيافة[34] .

وبخصـوص تسـميتها الرسميـة بالنسـبة لـلإدارة الفرنسـية فهـي "مراكـز إيـواء" عهـد بتسـييرها إلى مصـلحة مركزيـة تـدعى "المصـلحة المركزيـة لمراكـز الإيـواء" ابتـداء مـن يـوم 07 جويليـة 1955م تـاريخ صـدور تعليمـة الحـاكم العـام جـاك سوسـتال[35] (Jacques Soustelle)، صيغت على ضوء التقرير الـذي أعـده أحد مفتشـي الإدارة المركزيـة حـول تسـيير المعـتقلات. حيـث بـين أن قـانون حالـة الطـوارئ يمنـع إنشـاء المعـتقلات ولـذلك وجـب اختيـار الاسـم المناسـب حتـى تكـون العمليـة مطابقـة لقـانون حالـة الطوارئ[36] .

و قـد خصصـت سـلطات الاحـتلال في نهايـة شـهر أفريـل سـنة 1955م بمنطقـة خنشـلة مكانـا جمعـت فيـه أكثـر مـن 160 شـخص[37] ، ثـم أعقبتـه بأربعـة معـتقلات ابتـداء مـن شـهر مـاي 1955م، معتقـل أفلـو بعمالـة وهـران ومعتقـل قلتـة السـطل بعمالـة الجزائـر ومعتقـل الشـلال بعمالـة قسـنطينة ومعتقـل عـين لعمـارة

بـإقليم الجنـوب ، و يعتـبر معتقـل الشـلال أول المعـتقلات الـتي تم إنشـاؤها في القطـر الجزائـري اعتبـارا مـن يـوم 04 مـاي 1955م[38] .

ونـزلاء هـذا النـوع مـن المعـتقلات هـم مـن قـدماء المنتخـبين والإطارات القيادية في الحركة الوطنية و النقابيين والمناضلين أو الأشـخاص الـذين بـرأت سـاحتهم المحكمـة فأخـذوا إلى المعـتقلات بقـرارات إداريـة ومـن المشـبوهين الـذين تريـد إدارة الاحـتلال إبعـادهم والـتخلص مـنهم ، ومواطنـون أوقفـوا لأنهـم وجدوا بالصدفة أمام عمليات للجيش أو خـلال دوريـات للشـرطة أو لحملات التفتيش التي يقوم بها الدرك ، ولما لم يثبت ضدهم شـيء علـى مشـاركتهم في الثـورة أثنـاء التحقيـق وعمليـات الاستنطاق من طرف مختلف المصالح الأمنيه يحتجزون لفترات إضافية ويحولون إلى المعتقلات ، على أمل إثبات التهمة عليهم على ضوء تحقيق إضافي أو اعترافات يدلي بها أفراد يتم اعتقالهم لاحقا[39] .

و وصل عدد هذه المعتقلات إلى ستة عند نهاية سنة 1955م ، اثنين بعمالة الجزائر هما معتقلا لودي والبرواقية ، وثلاثة بعمالة وهران ، هم معتقل أفلو ومعتقل بوسوي ومعتقل سان لو ، وواحد بعمالـة قسـنطينة هـو معتقـل الجـرف. وبلـغ عـددهم سـنة 1960م إحدى عشر معتقلا يوجد فيها أكثر من سبعة آلاف معتقل[40] .

و قد روعي في اختيار أماكن إقامة المعتقلات المناطق الجرداء والقاحلة وتلك التي لها منظر شبيه بالصحراء ، تتميز بمناخ قاسٍ، شتاء بارد و صيف حار ، و أمام فقدان الوسائل الكافية للحماية من البرد أصيب العديد من المعتقلين الذين لا يتمتعون بصحة كافية للتحمل بأزمات صحية ، نوبات من البرد والزكام والسل . بالإضافة إلى كثرت العقارب والحيات حيث عانى منهما المعتقلون الأمرين لتفاديهما . واغلب المعتقلات في البداية اختيرت لها المناطق الجنوبية من كل عمالة ، بعيدا عن العمران والمواصلات حتى تكون الطبيعة أحد وسائل التعذيب[41] .

1 ـ 1 ـ معتقلات عمالة الجزائر

معتقل البرواقية: افتتح في شهر أوت 1956م[42]، وهو عبارة عن بناية كبيرة إلى جانب السجن كانت تستعمل في السابق كمصحة عسكرية، ثم حولت إلى معتقل، وفيه تمكنت الإدارة من استخدام بعض المعتقلين كمخبرين مما جعل حياة الأفراد فيه تتعقد وتصبح صعبة جدا ، وإذا حدث أن فر أحدهم تزداد معاملة المعتقلين سوءا ويضيق عليهم أشد التضييق ويعاقبونهم بالتقتير في التموين[43] .

معتقل لودي : (Lodi) يقع قرب مدينة المدية ، وهو عبارة عن مخيم صيفي لأبناء عمال السكة الحديدية ، يشكل بجميع

مواصفاته استثناء واضحا بين كل المعتقلات والمحتشدات والسجون المقامة في الجزائر ، فهو مخصص للشيوعيين المنتسبين للحزب الشيوعي الجزائري المحل ،طريقة العيش فيه تشبه نظام الداخلية بالثانويات ، يتمتعون فيه بأغطية جديدة وأسرة وعيادة ومكتبة ، وزيارة الأقارب والأصدقاء غير ممنوعة والرسائل لا تحجز ، الدروس تنظم من طرف المعتقلين الذين يقضون بعضا من وقتهم في أمسيات ترفيه ، ولا يعانون من سوء المعاملة[44] .

معتقل بول كازيل (Paulcazel)**(عين وسارة):** افتتح بتاريخ 06 فيفري 1957م يقع على بعد 60 كلم من مدينة الجلفة[45] ، في مكان منعزل تماما ، نصبت الخيام للمعتقلين وأحيطت بها الأسلاك الشائكة وأبراج المراقبة ، « وحياة المعتقلين به في الواقع حياة الذين حكم عليهم بالأشغال الشاقة ، يستيقظون عند السابعة من كل صباح ويجبرون على العمل طول النهار حتى السادسة بعد الزوال ... ثم إن الموقوف في (كازيل) لا يتمتع براحة أسبوعية ولا غير أسبوعية فهو دائم العمل حتى أيام الأعياد[46].»

معتقل الدويرة: يقع غرب الجزائر العاصمة بحوالي ثلاثين كيلومترا ، أنشئ سنة 1958م للمثقفين وللذين سرحوا من المعتقلات والسجون والقي عليهم القبض مرة أخرى ، وأول ما يصادف المعتقلين عند دخولهم العبارة التالية : « الفم المغلوق ، قبر

مفتوح » ، كتبت بأحرف بارزة وبلون أحمر في عدة جهات وخاصة على أبواب الحجر المعدة للاستنطاق والبحث[47] .

معتقل تفيشون : يقع حاليا إلى الغرب من بلدية خميستي دائرة بوسماعيل بولاية تيبازة افتتح بتاريخ 01 نوفمبر1957م. يتكون هذا المعتقل من جناحين الجناح الأول خصص لإدارة المعتقل ومراقد للجنود العاملين به ومطعم والجناح الثاني خصص للمعتقلين الجزائريين حيث يتكون من 15 بناية كبيرة من بقايا الحلفاء عند نزولهم بالجزائر وبه غرفتان كبيرتان خصصتا للنساء في كل واحدة منها 100 سرير. وهو على التقريب المعتقل الوحيد الذي ضم جناحا دائما للنساء محاط بسياج و بأربعة مراكز للحراسة[48].

1 ـ 2 ـ معتقلات عمالة وهران

معتقل افلو: يقع في ولاية الأغواط حاليا ، كان عبارة عن ثكنة عسكرية ، حولت إلى معتقل بتاريخ 01 جوان 1955م ، كان يضم عناصر لا تجمعهم فكرة واحدة ، وقد تسبب هذا الأمر في حصول متاعب ومصاعب للمعتقلين ، نتيجة للمخبرين الذين دستهم الإدارة بين المعتقلين[49] .

معتقل بوسوي (Bossuet)**(الضايا):** يقع جنوب سيدي بلعباس على مسافة 57 كلم ، بمرتفعات جبال الضايا ، في منطقة أعلنت محرمة كل ما يتحرك فيها يصيح هدفا لقذائف المدفعية

أو لقنابل الطائرات الحربية ، وهو عبارة عن حصن عسكري قديم ، افتتحته الإدارة الفرنسية كمعتقل بتاريخ 16 أوت 1955م . ولما كثرت أعداد المعتقلين به وبتدخل من مصلحة العمل النفسي تم إنشاء معتقل أخر بجانبه، وللإشارة أن المعتقل أصبح تحت إشراف إدارة عسكرية ، بعد محاولة فرار فاشلة ، منذ شهر جويلية 1957م[50].

معتقل سيدي الشحمي : يقع هذا المعتقل شرق مدينة وهران ، فتح صيف سنة 1957م ، لاستقبال المحولين إليه من معتقلي بوسوي و الجرف ، لا يتمتع فيه المعتقلون بأي استقرار .

معتقل أركول : يقع هذا المعتقل شرق مدينة وهران ، يعد من اشد المعتقلات ، فهو معتقل للتعذيب البدني والنفسي ومحطة للمرور ، وأغلب العاملين فيه من الاسبان[51] .

1 . 3 . معتقلات عمالة قسنطينة :

معتقل الشلال

يقع بولاية المسيلة ، في المكان المسمى بالعجيلية قريبا من واد اللحم . يبعد عن مدينة المسيلة بحوالي 40 كلم باتجاه الجنوب ، يتكون من خيم للمعتقلين وبناءات خشبية (Baraque) للإدارة ، أحيطت مساحة المعتقل بالأسلاك الشائكة ، وتتميز الأرض التي أقيم عليها بانكشافها وانبساطها .

عـانى المعتقلـون البـالغ عـددهم 1000 معتقـل الأمَـرَّين بسـبب صـعوبة المنـاخ الـذي تميـز بارتفـاع درجـة الحـرارة وهبـوب الريـاح المصـحوبة بالرمـال ، الزوابـع الرمليـة ، لسـعات العقـارب ولـدغات الثعابين بالإضافة إلى المعاملة السيئة من طرف الحراس[52] .

ولم ينجهم من هذا المعتقل الاّ تلك العاصفة الهوجاء ليلة 04 اوت 1955م ، التي حطمت المعتقل وفر بعض من فيه ، وحول نهائيا الى معتقل الجرف .

معتقل الجرف

يقع الى الشرق من بلدية المسيلة ، افتتح في بداية اكتوبر1955م يعد من أكبر المعتقلات السياسية أثناء ثورة التحرير الوطني ، حاولت ادارة الاستعمار الفرنسي أن تجعل منه مكانا لترويض الوطنيين وثنيهم عن الالتحاق بثورة التحرير الوطني ، تحول بفعل تنظيم جبهة التحرير الوطني الى مدرسة للتكوين والتوعية والتعليم للجزائريين المعتقلين به [53].

2 ـ معتقلات الانتظار :

و تسميها سلطات الاحتلال بمراكز "الفرز والعبور" (Centre de transite et de tri)، انتشر هذا النوع من المعتقلات في كل القطر الجزائري ، بمعدل واحد لكل قطاع عسكري تقريبا ، في هذه المراكز يتم تصنيف المشتبه بهم، ففيهم من يقدم للمحاكمة، وفيهم من يرسل للمعتقلات السياسية ، وفيهم

من يسرح بعد فترة من الاعتقال المصحوب بالعذاب ، وفيهم من يقتل[54] .

وبلغ عدد هذا النوع من المعتقلات 86 معتقلا بحلول سنة 1960م ، يوجد بها 10 آلاف معتقل ، وهي تدخل ضمن صلاحيات الجيش الذي يقوم باعتقالهم بتغطية قانونية من أجل أهداف عسكرية ، حيث أضفي على وجودها الصبغة الرسمية سنة 1957م[55] . ويشير تقرير بعثة الصليب الأحمر الدولية المتكونة من خمسة مندوبين أنهم أتموا زيارتهم للجزائر في الفترة ما بين 12 ماي و28 جوان 1956م ولم يمكنوا من زيارة هذه المعسكرات بسبب العراقيل التي وجدوها من طرف المسؤولين العسكريين الذين يشرفون عليها و يقومون فيها بممارسة التعذيب أثناء فترة التحقيق وفي غيره من الأوقات[56] .

وقد نشرت جريدة المجاهد مقتطفات من التقرير الذي أعدته بعثة الصليب الأحمر الدولي عقب زيارتها لمعسكرات الاعتقال المختلفة في الفترة ما بين 15 اكتوبر و17 نوفمبر 1959م ،منها فقرات هامة عن معسكر الانتظار ببرج منايل الذي وجدت فيه البعثة الدولية أثارا لممارسة التعذيب ، الذي تم بواسطة الماء والكهرباء أثناء التحقيق وأحيانا يعذبون داخل المعتقل نفسه ، وأن الموقوفين به يعانون من صعوبات لا تعد ولا تحصى فبالرغم من مرور ثلاث سنوات على إنشائه إلاّ أن

المعتقلين به لا يملكون أواني الأكل والأغطية وهم يتناولون طعامهم في علب السردين .

و من أشهر هذه المعتقلات في عمالة الجزائر معتقل بني مسوس ، معتقل بوزريعة ، معتقل عزازقة ، وفي عمالة وهران معتقلات الزاوية ، بني بهدل ، ندرومة ، سعيدة ، وفي عمالة قسنطينة معتقلات عين البيضاء ، الحامة ، مزرعة أمزيان ، سد القصب (البراج) بالمسيلة[57] .

3 ـ المعتقلات العسكرية :

وهي خاصة بأفراد جيش التحرير الوطني الذين يلقى عليهم القبض و سلاحهم بين أيديهم ، يلحقون عادة بثكنة عسكرية ، أو بالوحدة التي أسرتهم . فهم من اسرى الحرب الذين لم يسعفهم الحظ للمثول بين يدي العدالة لتصدر بشأنهم قراراتها ، و يبقون قيد الاعتقال في أماكن سرية ، معزولين عن العالم . و بعد مساع حثيثة من قبل بعثة الصليب الأحمر الدولي بالجزائر أصبحت إدارة الاحتلال تتجنب تقديمهم إلى المحاكم تفاديا للأحكام التي ستصدر بشأنهم وغالبا ما تكون بالإعدام ، وخصصت لهم معتقلات خاصة بهم[58] .

« وان أسرى الحرب ، إن لم يعجل في إيداعهم السجون الرسمية يبقون مكدسين في أماكن سرية ، معزولين عن باقي العالم ، تفرض عليهم الأعمال الشاقة ، وتسلط عليهم صنوف

الخشونة ، والاهانة . فلا حق لهم في شيء ، تمارس فيهم الوحدات التي أسرتهم الاستبداد المطلق . وعندما ينال منهم العياء والتنكيل وضروب العطب ، فتشوه صورهم ، يقضى عليهم من خلال ما يسمى "بمهمة الاحتطاب[59]"».وهذه المعسكرات قد هيئت بشكل يسمح بإعادة تأهيل الأسرى بعمليات غسل المخ التي تقوم بها مصالح العمل النفسي الموجودة في كل المعتقلات لكسب المعتقلين إلى الصف الفرنسي أو تجنيدهم ضمن فرق الحركة أو تحطيم شخصياتهم[60].وأهم معتقلات هذا النوع هي:

معتقل قصر الطير بسطيف الذي يقع حاليا ببلدية قصر الأبطال ، فتح سنة 1956م كمركز للتعذيب ثم حول إلى معتقل سنة1957، يتكون من 30 بيتا مقسمة إلى 9 أقسام سميت بالأحرف اللاتينية (A) إلى حرف (I) تحتوي على مراقد وقاعات للتعذيب وغسل المخ و ورشات للأشغال الشاقة . ويتربع على مساحة 10هكتارات محاطة بثلاثة أنواع من الحواجز وأغلب المعتقلين به من جنود جيش التحرير الوطني المقبوض عليهم و أعضاء المنظمة الادارية ل (ج ت و) ، و بلغ عدد المعتقلين به سنة 1959 حوالي 200 فرد ، و ظروف الحياة فيه شبيهة بالمعتقلات النازية خلال الحرب العالمية الثانية أو يفوقها [61] .

معتقل بوغار : المعروف بمعتقل موران (Camp Morand) ، يقع على بعد ثلاثة كلم من بلدية بوغار بولاية المدية ، بني قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها اعتقل فيه الاسرى الايطاليون من 1942 إلى 1945 . وأعيد فتحه خلال الثورة التحريرية لاعتقال المئات من الجزائريين المشبوهين، وأفرغ من المعتقلين به حيث حولوا إلى معتقلات اخرى ليخصص لأفراد جيش التحرير الوطني الذين أمسكوا والسلاح في أيديهم (Pris les armes à la main) ، بلغ عدد المعتقلين به عام 1960 حوالي 900 فرد[62] . وهو يتكون من معتقلين احدهم يوجد به حوالي 500 معتقل، طبيعة الحياة فيه تحتمل بشق الأنفس، والمعتقل الثاني يوجد به حوالي 75 معتقلا، طبيعة الحياة فيه قاسية جدا و لا تحتمل . وهو مخصص للذين تصفهم إدارة المعتقل بالمتصلبين[63] .

معتقل بيردو: (المهدية حاليا) أنشئ سنة 1958 ، اذ تكون في البداية من خيم تحيط بها الأسلاك الشائكة وأبراج الحراسة ، وفي سنة 1959 شرع في إنجاز العنابر من طرف المعتقلين ، وهو يتربع على مساحة تقدر 5 هكتارات . و بلغ عدد المعتقلين به حوالي 1280 فردا جيء بهم من مختلف مناطق الوطن، معظمهم مصاب بإصابات مختلفة، واستخدم هذا المعتقل إضافة إلى مهمته الرئيسية كمعتقل للفرز والعبور[64] .

الهوامش:

(1)- أحسن بومالي : إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954 - 1956 ، المتحف الوطني للمجاهد ،

(2)- الجزائر ، (ب ت) ، ص104.

(3)- نفسه : ص ص 148، 149 .

(4)- محمد الصالح الصديق : جيش التحرير وسر انتصاره ، مجلة أول نوفمبر ، عدد 68، السنة 1984 ، ص 25 .

(5)- نفسه : ص 25.

(6) –Colette et Francis Jeansan : L'Algérie hors la loi, ENAG Edition, Alger, 1993.P, 189.

(7)- البصائر ، عدد 292 ، 1954/11/05 ، ص 1 .

(8)- نفسه : ص 1 .

(9)- مولود قاسم نايت بلقاسم : ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر ، ط 1 ، دار البعث للطباعة والنشر ، قسنطينة ، الجزائر ،1984 ، ص ص 96، 144.

(10)- المجاهد ، عدد 31 ، 1958/11/01 ، ص 16 .

(11)- المجاهد ، عدد 107 ، 1967/11/01 ، ص 16 .

(12)- البصائر، عدد 327 ، 1955/07/15 ، ص 1 .

(13)- بيار ماندیس فرانس : (1907 م- 1982 م) رجل سياسي فرنسي مارس عدة مهام حكومية ، منذ سنة 1932 م ، اصبح وزيرا في حكومة الجبهة الشعبية سنة 1938 م ، شارك في المقاومة الفرنسية ضمن سلاح الجو ، عضو اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني أثناء الحرب العالمية الثانية ، أصبح نائبا في البرلمان منذ سنة 1946 م ، ثم رئيسا

لمجلس الوزراء بين سنتي 1954 م – 1955 م ، وقع اتفاقيات جنيف في جويلية 1954 التي أدت الى نهاية حرب الهند الصينية .

(14)- 1 – للاطلاع على القرارات التي أعقبت حل حزب (ح.ا.ح.د) انظر :

2- Hoçine Bouzaher : La justice répressive dans l'Algérie coloniale 1830-1962, éditions Houma, 2004

3- وحول اعتقال مناضلي حزب (ح.ا.ح.د) والزج بهم في السجون من طرف قوات الشرطة والدرك الفرنسيين في اطار عملية أطلق عليها اسم " عملية البرتقال المر " ، لمزيد من التفصيل انظر :

4- عبد الرحمان العقون : من وراء القضبان ، ط 1 ، دار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 1959، ص ص ،36 ، 46 .

(15)- محمد الطاهر عزوي : ذكريات المعتقلين ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1996م ،ص 14 .

(16)- البصائر ، عدد 321 ، 1955/06/03 ، ص 1.

(17)- البصائر ، عدد 318 ، ص 8 .

(18)- البصائر عدد 311 ، ص 8 . وانظر أيضا ،

(19)- محمد بجاوي : الثورة الجزائرية والقانون 1960 ـ 1961 ، ترجمة علي الخش ، مراجعة محمد الفاضل ، ط 2 ، دار الرائد للكتاب ، الجزائر ، 2005 ، ص ص 189 ، 191 .

(20) - البصائر : المصدر السابق ، ص8 .

(21) – محمد بجاوي : المصدر السابق ، ص 190 .

(22) – Colette et francis jeanson : op.cite. , pp.203,205.

(23) – J.O.A : N° 28 du 08/ 04/1955, p 678.

(24)- حول تطبيق أحكام قانون حالة الطوارئ احتج النائب السابق مسعود بوقادوم عن حزب (ح.ا.ح.د) بارسال رسالة إلى السلطات الاحتلال في الجزائر وفي فرنسا ، وتولى قراءتها في البرلمان الفرنسي النائب بن جلول ، حيث بين في احتجاجه عدم احترام القانون المتضمن إقرار حالة الطوارئ ، وكيف أن سلطات عمالة قسنطينة قامت بإهمالهم هم وعائلاتهم اللاتي لم تصرف لهم الإعانات المقررة ، و هناك أفراد اعتقلوا ومناطقهم غير معنية بتطبيق بقانون حالة الطوارئ . لمزيد من الاطلاع على هذه الرسالة و غيرها ، انظر :

- Denise et robert barrat : Livre blanc sur la répression en Algérie ,Textes et document réunis , préface de Pierre Vidal-Naquet , Postface Daho Djerbal , Edition barzakh ,Alger , 2001. , pp 35 ,36 .

(25)- بوعلام نجادي: الجلادون 1830– 1962 ، نقله الى العربية محمد المعراجي ، و و ن ا ، الجزائر ، 2007 ، ص 192 .

(26) – أخذ الحاكم العام للجزائر تسمية جديدة تنم عن ثقل مركز الجزائر في السياسية الفرنسية فأصبح يعرف بالوزير المقيم الذي يعد عضوا في الحكومة الفرنسية عين روبير لاكوست بتاريخ 1956/02/09م وزيرا مقيما خلفا للجنرال كاترو الذي رفض من طرف المعمرين في الجزائر ودام في هذا المنصب إلى غاية شهر ديسمبر 1958 م . روبير لاكوست ولد في 1898/07/05م بدرودني وتوفي يوم 1989/03/08 م . قام بعدة مشاريع عسكرية وسياسية محاولا في ذلك القضاء على الثورة منها انشاء مراكز التربيع (الكادرياج) وعملية العصفور الأزرق (تسليح الثوار) التي بدأها من قبله سوستال وفي الجانب

الاداري تم انشاء عمالات جديدة والغاء البلديات المختلطة وعرف عنه المقولة المشهورة بان الثورة لم يبق لها الا ربع ساعة . انظر ،

- وزارة المجاهدين : موسوعة تاريخ الجزائر 1830 - 1962 ، قرص مضغوط .

(27) – S.I.C.M.R. A : Programme et action du gouvernement en Algérie, mesures de pacification et reformes, Imprimerie Officielle du Gouvernement Général de L'Algérie, 1956 , p 64.

(28) – Ibid :P83.

(29)- محمد بجاوي : المصدر السابق ، ص190.

(30)- قرار بتاريخ 1955/12/06 ، موقع من طرف الحاكم العام للجزائر جاك سوستال ، انظر :

J O A : N°98,en date de 09/12/1955 , p 2351 .

(31)- المجاهد : عدد 88 ، 1961/01/30 ، ص 9.

(32)- ماوتسي تونغ: زعيم سياسي صيني من مؤسسي الحزب الشيوعي الصيني ورئيس لجمهورية الصين الشعبية ،

ولد بمدينة شوشان عام 1893م وتوفي في العاصمة الصينية في شهر سبتمبر من عام 1976 م ،

قاد المسيرة الكبرى للحركة الشيوعية الصينية عام 1935 م ، و اختير زعيما للحزب الشيوعي الصيني

أثناء تلك المسيرة ، شارك في تحرير الصين من الاحتلال الياباني أثناء الحرب العالمية الثانية ، وبعدها قاد حربا على النظام القائم في الصين ، انتصر عليه عام 1949 . يعد من منظري الحرب الثورية ، له عدة مؤلفات في هذا المجال منها : المشكلات الاستراتيجية للحرب الثورية في الصين ، المشكلات

الإستراتيجية لحرب الانصار ضد اليابان . انظر

- عبد الوهاب الكيالي وآخرون : الموسوعة السياسية ، ج 5 ، ط 1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، لبنان ، 1981 ، ص 698 وما بعدها .

(33) – بلقاسم بن أحسن كافي : نزيل المعتقلات 1955- 1962 ، دار الوليد (ب ت م)

(34)- محمد الطاهر الأطرش : المعتقلات والسجون الاستعمارية في الفترة ما بين 1 نوفمبر 1954 و 20 اوت 1956 ، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة ، المنظمة الوطنية للمجاهدين ، المنعقد بتاريخ 08- 10 ماي 1984،بقصر الأمم بالجزائر العاصمة ، ص 96 . وانظر أيضا ، احسن بن بلقاسم كافي : المصدر السابق ، ص 95 . وانظر كذلك ،

- بلقاسم صحراوي : المرجع السابق ، ص 11 ، 12 .

(35)- كمثال على ما ذكر أعلاه نورد الفقرة التالية « ... المحتشدات التي سميت تعمية وتضليلا « بمراكز الإيواء » والتي نستطيع أن نذكر اليوم شيئا عنها ، وعن الذين ساقهم سوء طالعهم الى « الضيافة » بها اذن ، فبودي ان يعلم الرسميون – ولعلهم لم يعلموا – ما هو واقع بمركز الاحتشاد ، استغفر الله واستسمح الرقابة، بل بمركز الايواء والضيافة « بقلتة السطل » في الصحراء القاحلة الممتدة بين قصر البخاري والجلفة وبودي أن يعلم الرسميون من هم الذين استضافتهم بذلك المركز الفردوسي وما هو الجرم الذي اقترفوه . » لمزيد من التفصيل ، انظر :

- البصائر عدد 321 ، 1955/03/14 ، ص 8 .

(36) - جاك سوستال ولد سنة 1912 م بنورمالين ، حائز على عدة شهادات جامعية في الفلسفة والاثنولوجيا ،

شارك في المقاومة الفرنسية ضد الاحتلال الالماني أثناء الحرب العالمية الثانية ، عضو في الحكومة المؤقتة للتحرير ، نائب بالبرلمان الفرنسي ، عين حاكما عاما للجزائر في25 جانفي 1955م وبقي فيه الى غاية جانفي 1956م ، أنشأ الفرق الإدارية المختصة (S.A.S) واسند الى الجنرال بارلنج قيادة العمليات العسكرية في عمالة قسنطينة ، عين وزيرا للإعلام في حكومة ديغول عام 1958 م ، من أنصار الجزائر الفرنسية ، عارض ديغول في سياسته تجاه الجزائر .انظر ،

- وزارة المجاهدين : المرجع السابق .

(37) – Sylvie Thenault :Une drôle de justice les magistrats dans la guerre d'Algérie, Préface de Jean-
Jacques Beeker, Postface de Pierre Vidal-Naquet, Edition La découverte, Paris, France, 2004, p.37.

(38) –Patrick Kessel et Giovanni Pierelli : Le peuple Algérien et La guerre Lettres et Témoignage 1954 -1962, L'Harmattan, Paris, France, 2003, p.25.

(39)- Said Ben Abdallah : La justice en Algérie des Origines a Nos Jours, La justice Précolonial et
Colonial : Son Evolution, T1, édition Dar El Gharb, Oran, Alger, 2005, p.211.

- بخصوص تحديد تاريخ بداية المعتقلات فانه يستشف من رسائل الاحتجاجات التي تقدم بها المعتقلون بالشلال الى الحاكم العام وإلى المتصرف الإداري رئيس بلدية المسيلة المختلطة حول عدم تقاضيهم أجرا حول الأعمال التي قاموا بها لحساب شركة قونزالس بسد الفلة – حاليا بلدية خطوطي سد الجير دائرة الشلال ولاية المسيلة - ، وكذا مراسلات الحاكم العام الى المتصرف الاداري رئيس بلدية المسيلة التي يطالبه فيها بتسديد الديون المترتبة على عاتق البلدية تجاه شركة قونزالس مقابل الأعمال التي قامت بها في معتقل الشلال ومعتقل الجرف

، وكلا هما يذكر يوم 04 ماي 1955 كتاريخ افتتاح معتقل الشلال .

انظر :

ACM M : Boite N° 98 Dossier N° 01.

(40)- Denise Et Robert Barrat : op.cit. ,p.11.

(41)- Sylvie Thenaulte : Interner en République, Le Cas de la France en Guerre d'Algérie, @mnis, Revue de Civilisation Contemporaine de l'Université de Bretagne Occidentale, disponible sur http// www.univ-brest.fr/amnis/

(42)- Yves Courriere : La Guerre d'Algérie, temps de léopard, Edition Rahma, Alger, 1993, p.103.

(43)- Sylvie Thénault : Une drôle de justice les majestrats dans la guerre d'Algérie, p. 108.

(44)- محمد الصالح بن عتيق : أحداث و مواقف في مجال الدعوة الإصلاحية والحركة الوطنية بالجزائر ، منشورات دحلب ، الجزائر ، 1990 ، ص 129 .

(45)- هنري علاق : مذكرات جزائرية ، ذكريات الكفاح والآمال ، ترجمة جناح مسعود وعبد السلام عزيزي ، دارالقصبة للنشر ، الجزائر، 2007 ، ص 247 . وانظر أيضا ،

- محمد الطاهر عزوي : المصدر السابق ، ص 18 ، 19 .

(46)- Pierre Vidal-Naquet : :la raison d'Etat ,texte publies par le comité Maurice Audin,les édition de minuit, Paris, France,1961, p.123, 124.

(47)- المجاهد ، عدد 14 ، بتاريخ 15/12/ 1957 ، ص5 .

(48)- محمد الصالح بن عتيق : المصدر السابق ، ص 141 . وانظر أيضا ،

- محمد الطاهر عزوي : المرجع السابق ، ص 19 .

(49)- أحسن بن بلقاسم كما في : المصدر السابق ، ص 81 . وحول اعتقال النساء بهذا المعتقل انظر ،

- **بسام** العسلي : المجاهدة الجزائرية (والإرهاب الاستعماري)، ط 2 ، دار النفائس ، بيروت ، لبنان ، 1986 (سلسلة جهاد شعب الجزائر) ، الفصل تحت عنوان : " نساء جزائريات في معسكر الاعتقال " ص 97، 121 . هذا الفصل نقله المؤلف عن الأصل ، وهو منشور في :

El- moudjahid : Récits de feu témoignages sur la guerre de libération nationale, Présentation de
(50)- Mahfoud Kaddache , SNED , SN El-moudjahid ,Alger ,1977, p. 251,263.

محمد الصالح بن عتيق : المصدر السابق ، ص 141 . وانظر

محمد الطاهر عزوي : المصدر السابق ، ص 19 . وانظر أيضا ،

-Denise et Robert Barrat : op.cit.,26.

(51) - صالح بن القبي : المصدر السابق ، ص 202 .

(52)- نورالدين مقدر : المعتقلات ومراكز التعذيب ببلدية المسيلة المختلطة ، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية ،قسنطينة ،2011/2010.

(53)- خميسي سعدي : معتقل الجرف أثناء ثورة التحرير الوطني 1955 - 1962 ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر 2 ، الجزائر ،2011/2010 م . ص 59 .

(54)- محمد الطاهر عزوي : المصدر السابق ، ص 17 . وانظر أيضا ،

- صالح بن القبي : المصدر السابق ، ص 202 .

(55)-SylvieThenault: Personnel et Internés Dans Les Camp Français de La Guerre d'Algérie .Entre Stéréotypes Coloniaux et Combat Pour L'indépendance ,Politix 2005 /1,N°69 , p. 67, Disponible sur : http://www.carin.info/article.php?IDREVUE.

(56)- فرانسواز بيريه : نشاط اللجنة الدولية للصليب الأحمر أثناء حرب الجزائر (1954 ـ 1962) ، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، الجزائر ، 2007 ، ص 11 .

(57)- المجاهد ، عدد 59 ، 11 /01/ 1960 ، ص 5 ، 11 .

(58)- فرانسواز بيريه : المرجع السابق ، ص 12 .

(59)- صالح بن القبي : المصدر السابق ، ص

(60)- Sylvie Thenault: op.cit., p. 67 .

(61)- بلقاسم صحراوي : المرجع السابق ، ص 05 ، 07 .

(62) – A.H.C du 11/12/1960: L'enfer du camp Morand,Alger, 2009.

(63)- حول هذا المعتقل انظر الكتاب الذي ألفه عبد الحميد بن الزين حول الممارسات القمعية المسلطة على المعتقلين التي فاقت الممارسات النازية ، كتبه داخل المعتقل وتمكن من تسريبه إلى أصدقائه الذين قاموا بطبعه وتوزيعه في شهر جانفي 1962 .

Abdelhamid benzin : Le camp , éditions ,A.N.E.P , Algerie, 2001 .

(64)- مجلة أول نوفمبر عدد 164 سنة 2000 ، ص 78 .

البيـــلوغـرافـــيا

المصادر

ا- الوثائق الارشيفية

1- ACM M : Boite N° 98 Dossier N° 01.

ب- الكتب

باللغة العربية

1- **ابن عتيق محمد الصالح** : أحداث و مواقف في مجال الدعوة الإصلاحية والحركة الوطنية بالجزائر، منشورات دحلب، الجزائر ، 1990 .

2- **ابن القبي صالح** : عهد لا عهد مثله أو الرسالة التائهة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 .

3- **بجاوي محمد**: الثورة الجزائرية والقانون 1960 ـ 1961 ، ترجمة علي الخش ، مراجعة محمد الفاضل ، ط 2 ، دار الرائد للكتاب ، الجزائر ، 2005 .

4- **كافي احسن** : نزيل المعتقلات 1955- 1962 ، دار الوليد (ب ت م)

5- هنري علاق : مذكرات جزائرية ، ذكريات الكفاح والآمال ، ترجمة جناح مسعود وعبد السلام عزيزي ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2007 .

6- **عزوي محمد الطاهر** : ذكريات المعتقلين ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،الجزائر ، 1996م .

7- **العقون عبد الرحمان** : من وراء القضبان ، ط 1 ، دار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 1959.

باللغة الفرنسية

1-Abdelhamid benzin : Le camp , éditions ,A.N.E.P , Algerie, 2001 .

2- **Colette et Francis Jeansan** :L'Algérie hors la loi, ENAG Edition,Alger,1993.

3- **Denise et robert barra**t : Livre blanc sur la répression en Algérie ,Textes et document réunis , préface de Pierre Vidal-Naquet , Postface Daho Djerbal , Edition barzakh ,Alger , 2001.

4-Patrick Kessel et Giovanni Pierelli : Le peuple Algérien et La guerre Lettres et Témoignage 1954 -1962, L'Harmattan, Paris, France, 2003.

5- **Pierre Vidal-Naquet** :la raison d'Etat ,texte publies par le comité Maurice Audin,les édition de minuit,Paris, France,1961.

الجـرائـــــد والمجـــــلات

1- البصائر ، عدد 292 ، 1954/11/05

2- البصائر ، عدد 318 ، 1955/05/13

3- البصائر ، عدد 321 ، 1955/06/03

4- البصائر، عدد 327 ،1955/07/15

5- المجاهد ، عدد 14 ، 12/15/ 1957

6- المجاهد ، عدد 31 ،1958/11/01

7- المجاهد ، عدد 59 ، 11 /01/ 1960

8- المجاهد : عدد 88 ، 1961/01/30

9- المجاهد ، عدد 107 ،1961/11/01

10- مجلة أول نوفمبر ، عدد 68، السنة 1984.

المـــراجـع

1- أحســن بومــالي : إســتراتيجية الثـورة في مرحلتهـا الأولى 1954 - 1956 ، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر ، (ب ت) ، ص104.

2- بسام العسلي : المجاهدة الجزائرية (والإرهاب الاستعماري)، ط 2 ، دار النفائس ، بيروت ، لبنان ، 1986 (سلسلة جهاد شعب الجزائر)

3- بوعلام نجادي: الجلادون 1830– 1962 ، نقله الى العربيـة محمد المعراجي ، و و ن ا ، الجزائر ، 2007

4- مولود قاسم نايت بلقاسم : ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غـرة نـوفمبر أو بعـض مـآثر فـاتح نـوفمبر ، ط 1 ، دار البعـث للطباعـة والنشر ، قسنطينة ، الجزائر ،1984 ، ص ص 96، 144.

5- عبد الوهاب الكيالي وآخرون : الموسوعة السياسية ، ج 5 ، ط 1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، لبنان ، 1981

6- فرانسواز بيريه : نشـاط اللجـنة الدولية للصليب الأحمر أثناء حرب الجزائر (1954 ـ 1962) ، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، الجزائر ، 2007 .

الرسائل الجامعية

1- مقدر نورالدين : المعتقلات ومراكز التعذيب ببلدية المسيلة المختلطة ، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ،قسنطينة ،2011/2010.

2- سعدي خميسي: معتقل الجرف أثناء ثورة التحرير الوطني 1955 - 1962 ، رسـالة ماجسـتير ، كلية العلـوم الانسـانية و الاجتماعيـة ، جامعة الجزائر 2 ، الجزائر ،2011/2010

الملتقيات :

1- محمد الطاهر الأطرش : المعتقلات والسجون الاستعمارية في الفترة ما بين 1 نوفمبر 1954 و 20 اوت 1956 ، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة ، المنظمة الوطنية للمجاهدين ، المنعقد بتاريخ 08- 10 ماي 1984، بقصر الأمم بالجزائر العاصمة.

المراجع باللغة الأجنبية

1- A.H.C du 11/12/1960: L'enfer du camp Morand,Alger, 2009.
2- El- moudjahid : Récits de feu témoignages sur la guerre de libération nationale, Présentation de Mahfoud Kaddache , SNED , SN El- moudjahid ,Alger ,1977.
3- Hoçine Bouzaher : La justice répressive dans l'Algérie coloniale 1830-1962, éditions Houma, 2004.
4- Said Ben Abdallah : La justice en Algérie des Origines a Nos Jours, La justice Précolonial et Colonial : Son Evolution, T1, édition Dar El Gharb, Oran, Alger, 2005.
5- – S.I.C.M.R. A : Programme et action du gouvernement en Algérie, mesures de pacification et
reformes, Imprimerie Officielle du Gouvernement Général de L'Algérie, 1956.
6- Sylvie Thenault :Une drôle de justice les magistrats dans la guerre d'Algérie, Préface de Jean-Jacques Beeker, Postface de Pierre Vidal-Naquet, Edition La découverte, Paris, France, 2004.
7- Yves Courriere : La Guerre d'Algérie, temps de léopard, Edition Rahma, Alger, 1993.

المراجع الالكترونية :

1- وزارة المجاهدين : موسوعة تاريخ الجزائر 1830 - 1962 ، قرص مضغوط .

1- Sylvie Thenaulte : Interner en République, Le Cas de la France en Guerre d'Algérie, @mnis,
Revue de Civilisation Contemporaine de l'Université de Bretagne Occidentale,
disponible sur http// www.univ-brest.fr/amnis/

2- SylvieThenault: Personnel et Internés Dans Les Camp Français de La Guerre d'Algérie .Entre Stéréotypes Coloniaux et Combat Pour L'indépendance ,Politix 2005 /1,N°69 , p. 67, Disponible sur : http://www.carin.info/article .php?ID REVUE.